الوصاية على الطلبة في نظام (ل م د)
بين المعمول و المأمول - دراسة ميدانية تقييمية -

د.سمير نعموني

أستاذ محاضر بالمركز الجامعي عين تموشنت

مقدمة :

تهتم المجتمعات المتقدمة و النامية عل حد سواء بالتعليم العالي باعتباره الرصيد الذي يزود المجتمع بكل احتياجاته من الطاقة البشرية المتخصصة في كل مجالات التنمية القادرة على إحداث التغيير نحو الأفضل.
لدى سارعت الدول المتقدمة وخاصة الأنجلوساكسونية إلى جعل منظومة التعليم العالي في صدارة أولوياتها وباشرت في إصلاحها حيث ظهرت أولى بوادر نظام ل م د فيها سنة 1987، فكان لزاما على الجزائر مواكبة هذا الاصلاح و السير نحو إخراج الجامعة الجزائرية من الأزمة التي تمر بها ، وتجسد هذا الاصلاح في تبني خيار نظام (ل م د) والذي من أهم أهدافه البيداغوجية :

- اكتساب الطالب الجامعي للمعارف وتعميقها وتنويعها في مجالات أساسية تتكيف مع المحيط الاجتماعي المهني ، مع توسيع فرص التكوين من خلال ادماج وحدات تعليمية استكشافية وأخرى للثقافة العامة.

- اكتساب مناهج عمل تنمي الحس النقدي، والقدرة على التحليل والتركيب و التكيف.

- الاستفادة من توجيه ناجع و ملائم يوفق الطالب بين رغباته واستعداداته قصد تحضيره الجيد إما للحياة العملية ، أو لمتابعة الدراسة الجامعية. (وزارة التعليم العالي:2007، ص 14)

ولا شك أن نجاح هذا النظام وتحقيقه للأهداف المرجوة منه في الجملة مرهون بنجاح أنظمته الفرعية وتفعيلها، ولا شك أن نظام الوصاية أو الاشراف هو أحد أهم هذه الأنظمة التي يجب التعريف بها وتجسيدها في الميدان لحاجة الطالب إليها في مساره الجامعي حاليا ثم في مساره المهني فيما بعد.

1-اشكالية الدراسة:

تعتبر الوصاية TUTORAT أحد أهم المستحدثات البيداغوجية في نظام (ل م د) و التي تسهل على الطالب حسن الاندماج الجامعي و المهني في إطار البحث عن الجودة الشاملة في مخرجات النظام الجديد.

ولقد سبق باحثون إلى القيام بدراسات تقييمية لهذا النظام الجديد في الجامعة الجزائرية منها دراسة ميدانية لأحمد زرزور سنة 2006 بكل من جامعة قسنطينة والمركز الجامعي بأم البواقي تحت عنوان (تقييم تطبيق الاصلاح الجامعي الجديد نظام (ل م د) في ضوء تحضير الطلبة لعالم الشغل)، وقد شملت الدراسة 135 طالبا في تخصص البيولوجيا و العلوم التقنية، وقد حاولت الدراسة الاجابة على الإشكالية الآتية: هل يجيب نظام (ل م د) على مختلف متطلبات المجتمع التي من شأن التعليم العالي بالجزائر الاستجابة لها؟ وهل تم اعتبار جميع الضمانات التي من شأنها المساهمة في انجاح الاصلاح الجامعي الجديد حتى يتمكن من تحقيق أهدافه خاصة منها ما يتعلق بتحضير الطلبة الى عالم الشغل.

ودراسة سالمة ليمام سنة 2007 التي حملت عنوان (تقويم سياسة Imd في ضوء التجربة الجزائرية و الخبرة العالمية) وهي دراسة ميدانية أجريت بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة ولقد هدفت الدراسة التي

شملت 200 طالبا و 20 أستاذا إلى الاطلاع على مدى ادراك الأساتذة والطلبة لأهم ايجابيات و سلبيات نظام (ل م د).

ودراسة أسماء هارون سنة 2010 بجامعة قالمة تحت عنوان(دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية، تحليل نقذي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام lmd)، ولقد حاولت الدراسة معرفة مدى الحد الذي يمكن أن يساهم فيه التكوين الجامعي في ظل الاصلاحات الجديدة-نظام lmd – في ترقية المعرفة العلمية، وشملت الدراسة 10 % من أعضاء هيئة التدريس والطلبة من 3 كليات البالغ تعدادها 66 أستاذا و 250 طالبا.

ودراسة فتيحة كركوش سنة 2012 بجامعة البليدة تحت عنوان(اتجاهات الأساتذة حول نظام lmd دراسة ميدانية بجامعة البليدة)، ولقد شملت الدراسة 80 أستاذا من 4كليات وهدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات أساتذة جامعة البليدة نحو تطبيق نظام (ل م د) باعتباره نظاما جديدا.

ولقد أجمعت هذه الدراسات رغم اختلاف فتراتها و أماكنها على وجود ضبابية و غموض في فهم نظام (ل م د) لدى الأساتذة والإداريين و الطلبة كل حسب مسؤوليته وكذا في تطبيقه في الوقع وهذا راجع حسب نفس الدراسات إلى حداثة التجربة في الجامعة الجزائرية.

ومما يجدر التنبيه عليه أن الدراسات الميدانية لتقييم الأنظمة الفرعية لهذا النظام شحيحة، ففيما يتعلق بالدراسات الميدانية حول نظام الوصاية لم أعثر إلا على دراسة واحدة أقيمت بجامعة ورقلة سنة 2012 بكلية الحقوق و العلوم السياسية من طرف بوحنية قوي وسالمة ليمام

وسميرة بارة تحت عنوان (جودة نظام المرافقة كمدخل لتحسين الأداء التعليمي في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ورقلة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس)، ولقد أجريت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس وبلغ حجم العينة 69 أستاذا، وهدفت الدراسة إلى التعرف على نظام المرافقة البيدغوجية نظريا وتشريعيا و أهميته وتأثيره على مردودية الطالب التعليمية ثم قياس جودة نظام المرافقة في كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة ورقلة حسب أعضاء هيئة التدريس.

فإذا كان الهدف من الوصاية حسب نظام (ل م د) هو حسن اندماج الطالب في الحياة الجامعية والحياة المهنية و الرفع من مستوى أدائه ، فإلى أي مدى نجح نظام الوصاية على مستوى الجامعة في الجزائر في تحقيق الأهداف المرجوة منه من خلال الجوانب التي حددتها التشريعات ؟؟.

2-أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة فيما يلي :

1 - لقد حظي نظام (ل م د) في إطاره الكلي الشامل بالدراسة و التقييم دون أنظمته الفرعية التي لم تحظ بالدراسة المعمقة ، فجاءت هذه الدراسة معالجة لأحد فروع هذا النظام وهي الوصاية أو الاشراف البيداغوجي.

2- تعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية القليلة جدا التي تناولت بشكل مباشر تقييم الوصاية على مستوى مؤسسات التعليم العالي بالجزائر.

3 - إن الاصلاح المنشود من خلال نظام (ل م د) لا يتم إلا من خلال دراسات تقييمية لمكوناته و التي من أهمها الوصاية ، ولا يتم ذلك الا من خلال الدراسات الموضوعية المبنية عل معطيات ميدانية ، وهذا البحث هو أحد مصادر هذه المعطيات.

3-أهداف الدراسة: يسعى هذا البحث للتعرف على اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو سير نظام الوصاية على الطلبة في نظام (ل م د) من خلال الجوانب التالية:

1 - كشف آراء الأساتذة نحو سير الجانب الاعلامي و الاداري لنظام الوصاية.

2 - الاطلاع على آراء الأساتذة نحو الواقع البيداغوجي لنظام الوصاية.

3 – التبين من آراء الأساتذة نحو تلقين الطلبة مناهج العمل الجامعي (الجانب المنهجي).

4 –كشف آراء الأساتذة نحو سير توجيه الطلبة لاستعمال الأدوات الدعائم البيداغوجية (الجانب التقني).

5- الاطلاع على آراء الأساتذة نحو سير الجانب النفسي لنظام الوصاية.

6 – التبين من آراء الأساتذة نحو مساعدة الطلبة على إعداد مشروعهم المهني (الجانب المهني).

4-التعريف بمفاهيم البحث:

4-1- الوصاية: لغة هي ترجمة للكلمة اللاتينية " tutor ;tutrix " التي تعني الوصي و الحامي و المدافع في التعليم (جامعة قسنطينة " دليل الاشراف "

2012)، وهي محاولة لإيجاد التوازن السليم بين تأطير الطالب الجامعي من الناحية التكوينية العلمية والمعرفية، وضرورة تنمية حسه في أخذ المبادرة والاستقلالية وتوجيه قدراته قصد مواجهة فعالة للظروف الجديدة والمعقدة المتوقع مصادفتها خلال مساره الجامعي (حماش حسين،2012،ص 1).

ويعرفها المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي رقم 03-09 الشارح لمهمة الاشراف وتحديد كيفيات تنفيذها بأنها : مهمة متابعة ومرافقة دائمة للطالب بهدف تمكينه من الاندماج في الحياة الجامعية وتسهيل حصوله على معلومات حول عالم الشغل (الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 03-09،2009، ص 27)

2-4-الاتجاهات نحو الوصاية: مجموع الدرجات التي يتحصل عليها الأساتذة على استبيان الاتجاهات نحو جوانب الوصاية التالية:

1- الجانب الاعلامي والاداري INFORMATION ET ADMINISTRATION : والذي يهتم بالاستقبال و التوجيه و الوساطة.

2 – الجانب البيداغوجي PEDAGOGIQUE: يأخذ شكل المرافقة والتعلم وتنظيم العمل الشخصي للطالب ومساعدته في بناء مساره التكويني.

3 – الجانب المنهجي METHODOLOGIQUE: ويركز على تلقين مناهج العمل الجامعي بصفة فردية وجماعية، وكيفية استخدامها.

4 – الجانب التقنيTECHNIQUE : ويأخذ شكل التوجيه في استعمال الأدوات و الدعائم البيداغوجية.

5 – الجانب النفسي PSYCHOLOGIQUE : من خلال تحضير الطالب وحثه على متابعة مساره التكويني .

6 – الجانب المهني PROFESSIONNELLE : ويأخذ شكل مساعدة الطالب في اعداد مشروعه المهني.

5-المنهج :

المنهج المستخدم في الدراسة هو المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع البيانات من الواقع ثم تحليلها ومناقشتها، حيث قام الباحث بـــ:

أ- بناء استبيان يتعلق بواقع الوصاية وآفاقها من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين.

ب- توزيع الاستبيان على 15 أستاذ من المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تيموشنت، ومن جامعة وهران، ومن جامعة البليدة 2.

ت- جمع الإستمارات و تفريغ البيانات ثم تحليلها ومناقشتها.

6-أداة جمع البيانات:

تم بناء استبيان يتكون من13 سؤالا انطلاقا من النصوص القانونية خاصة المرسوم التنفيذي رقم 09-03 المؤرخ في 6 محرم عام 1430 الموافق لـــ 3 يناير سنة 2009 الذي يوضح مهمة الاشراف ويحدد كيفيات تنفيذها، وكذا ملاحظاتنا الميدانية، ويتكون الاستبيان من الأبعاد التالية:

البعد	عدد البنود	أرقام البنود

الإعلامي و الإداري	02	02-01
البيداغوجي	02	10-03
المنهجي	02	06-05
التقني	02	09-08
النفسي	02	07-04
المهني	02	12-11

وتتم الاجابة على الإستبيان باختبار أحد البدائل الثلاثة " كثيرا "، " نوعا ما "، " نادرا " على النحو التالي:

- كثيرا : 3 درجات
- نوعا ما : درجتين (2)
- نادرا : درجة واحدة (1)

وأما السؤال الأخير والذي صيغ بشكل مفتوح فقد ترك المجال فيه لأفراد العينة لتقديم الاقتراحات التي يرونها مناسبة لتفعيل نظام الوصاية.

7-عرض النتائج:

الرقم	البعد	3	2	1	ع	الرتبة
1	الاعلامي و الاداري	33	16	7	56	6
2	البيداغوجي	60	10	2	72	2
3	المنهجي	66	8	0	74	1

4	التقني	54	14	1	69	3
5	النفسي	48	14	3	65	4
6	المهني	48	14	3	65	4

8-التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن الاساتذة (أفراد العينة) ينجزون الجوانب المتعلقة بالوصاية حسب الترتيب التالي :

1 – الجانب المنهجي

2 – الجانب البيداغوجي

3 – الجانب التقني

4 – الجانب النفسي، و الجانب المهني

5 – الجانب الاعلامي و الإداري

- نلاحظ أن من الجوانب الإيجابية لهذا الترتيب الذي تحصلنا عليه من خلال الممارسة الفعلية و الميدانية للأساتذة أفراد العينة ادراك الأساتذة لأهمية الجانب المنهجي والجانب البيداغوجي باعتبارهما جوانب أساسية وحاسمة في تكوين جودة الطالب الجامعي المرجوة من هذا الاصلاح، فالزخم المعرفي من حيث الكم و النوع الذي هو مظنة أن يملكه الأستاذ الجامعي مهما كان تخصصه (أفراد العينة من تخصصات مختلفة) يقدمه الأستاذ بأسلوب منهجي علمي أكاديمي يميزه عن غيره ممن لم يعتاد الجامعة.

فينبغي دعم هذا التوجه.

- نلاحظ أيضا احتلال الجانب النفسي و المهني لنفس المرتبة الرابعة (وهي مراتب متأخرة)

- فالنسبة للجانب النفسي قد يرجع ذلك إلى عدم اطلاع الأساتذة على المعارف الأساسية في علم النفس خاصة فيما يتعلق بالتعليم والدافعية إليه و التوافق مع الوسط الدراسي...و مما يجب التأكيد عليه أهمية هذا الجانب حيث أن الطالب (خاصة في السنة الأولى) وهو في مرحلة انتقال من مرحلة دراسية إلى مرحلة دراسية أخرى مختلفة عنها شكلا و مضمونا أي الانتقال من المرحلة الثانوية إلى المرحلة الجامعية (ومن المعلوم أن فترات الانتقال من دواعي عملية الإرشاد النفسي)، فلا بد من مساعدته على تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي و المهني، وحثه على مواصلة مساره التكويني حتى آخره مع تحقيق الجودة في التكوين، ولعل غياب الجانب النفسي في حصص الوصاية هو ما أدى إلى عزوف الطلبة عن حضورها فقد صرح 51.69 من الطلبة عدم الحضور حسب دراسة أسماء هارون(2010) وصرح 31.46 بأن وتيرة حضورهم لحصص الوصاية غير منتظمة.

- وأما بالنسبة للجانب المهني فقد يكون احتلاله لأحد المراتب المتأخرة (المرتبة الرابعة) حسب بعض أفراد العينة راجع إلى محدودية علمهم بسوق العمل التي تتغير باستمرار وما يتحكم فيها من قانون الطلب و تشريعات الوظيف العمومي، أو صعوبة التوظيف بعد

التخرج لأسباب كثيرة فيلتزم الأستاذ بعدم اعطاء وعود وهمية للطالب.

- ونلاحظ أن الجانب الاعلامي والإداري قد احتل آخر مرتبة بمعنى أن الأساتذة الممارسين يهملون هذا الجانب خاصة في شق الوساطة الادارية فهذا راجع حسب أفراد العينة إلى الغموض الذي يكتنف توسط الأستاذ الوصي بين الطالب و الادارة ودوره في ذلك بالتحديد من جهة، ومن جهة أخرى عدم قناعة الأساتذة بالقيام بهذه الوساطة باعتبار أن الطالب راشد فعليه أن يقوم بحل مشكلاته الادارية بنفسه، فإذا ما تفرغ الأستاذ الوصي لهذه المهمة فإنه سيكون على حساب دوره البيداغوجي، كما قد يثقل هذا الجانب كاهل الأستاذ في تدخله أمام الادارة لصالح الطالب حسب ما يمليه نظام الوصاية على أنه نوع من المحسوبية.

-لقد كان من نتائج الدراسة التي أقيمت بجامعة ورقلة سنة 2012 بكلية الحقوق و العلوم السياسية من طرف بوحنية قوي وسالمة ليمام وسميرة بارة بأن أكثر من نصف العينة يصرحون بأنهم يمتلكون معلومات محدودة و متوسطة عن نظام الوصاية، وأجاب 5.79 % من أفراد العينة بأنهم لا يمتلكون أي معلومة عن نظام الوصاية (وهم الأساتذة حديثي التوظيف حسب ذات الدراسة)، في حين صرح 40 % من الأساتذة أن معلوماتهم حول الوصاية جيدة، وهذه النتائج قد تظهر لنا أن قيام الأستاذ بمهامه في نظام الوصاية من خلال جميع

الجوانب المنصوص عليها يتأثر لا محالة باطلاعه عليها وإدراكه لأهمية ودور كل جانب منها في تكوين الطالب العلمي واعداده للحياة المهنية لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

وفي الأخير نستطيع أن نقرر النتائج و نصوغ التوصيات التالية :

1 – نظام الوصاية هو أحد أهم الأنظمة الفرعية لنظام (ل م د) وهو ضرورة ملحة فمن خلاله يستطيع الطالب تحقيق التوافق النفسي والمهني مع محيط الجامعة وعالم الشغل، فمن خلال حصص الوصاية التي حددتها المراسيم بحجم ساعي يقدر بأربع ساعات أسبوعيا ومن خلال الجوانب المذكورة يستطيع الطالب أن يتجاوز جميع العقبات التي يمكن أن تواجهه أثناء التحاقه بالجامعة وخاصة في السنة الأولى، النفسية والبيداغوجية والمهنية...لأنه و بدخوله في هذه المرحلة تتغير مطالب نموه واهتماماته وافاقه فيجب إحاطته بالعناية اللازمة من طرف الأستاذ الوصي و الفريق البيداغوجي.

2 – يعتبر الأستاذ الوصي العامل الفعال وحجر الأساس في نظام الوصاية وضمان جودة التكوين، فلنجاح الوصاية وتحقيق أهدافها يجب أن يتوفر الأستاذ الوصي على المعرفة والكفاءة والخبرة اللازمة لإدارة حصص الوصاية، فبالرغم من أن المراسيم التشريعية قد بينت إلى حد ما الجوانب الضرورية التي يجب معالجتها إلا أن تجسيدها ميدانيا يتوقف على الأستاذ الوصي، فلقد دلت الدراسات السابقة أن عزوف بعض الطلبة عن حضور حصص الوصاية راجع إلى عدم مقدرة الأستاذ

الوصي على حل أغلب المشاكل التي يطرحونها و عجزه عن الإجابة عن استفساراتهم في جوانب عديدة .

3– لنجاح نظام الوصاية يجب على الأستاذ الوصي الالتزام بجوانبها المنصوص عليها قانونا وهي: الاعلامي والاداري والذي يهتم بالاستقبال و التوجيه و الوساطة، والبيداغوجي الذي يأخذ شكل المرافقة و التعلم و تنظيم العمل الشخصي للطالب ومساعدته في بناء مساره التكويني، والمنهجي الذي يركز على تلقين مناهج العمل الجامعي بصفة فردية وجماعية، وكيفية استخدامها ، والتقني الذي يأخذ شكل التوجيه في استعمال الأدوات و الدعائم البيداغوجية، والنفسي من خلال تحضير الطالب وحثه على متابعة مساره التكويني، والمهني الذي يأخذ شكل مساعدة الطالب في اعداد مشروعه المهني، دون اهمال أي منها.

ولقد قام الأساتذة باقتراح التوصيات التالية :

1 – ضرورة اجراء أيام دراسية و تنظيم حملات تحسيسية للأساتذة (خاصة حديثي التوظيف) و الطلبة الجدد للتعريف بالوصاية و أهميتها وأهدافها.

2 – تنصيب اللجان القائمة على نظام الوصاية على مستوى كل الجامعات وتفعيل اللجان المنصبة موازاة مع كل دخول جامعي ولا يؤجل إلى السداسي الثاني كما هو معمول به في بعض الجامعات الجزائرية حتي يؤتي هذا النظام الفرعي ثماره المرجوة منه.

3 – استحداث آليات لإجبار الطلبة بالالتزام بالحضور لحصص الوصاية والمداومة عليها (كاحتساب الغياب وتأثيره على علامة المراقبة المستمرة للطالب) لأن الأستاذ الوصي لا يستطيع اجبار الطالب على حضور حصص الوصاية بدون التدابير الإدارية اللازمة.

4 – خلق فضاءات من طرف إدارة الجامعة مجهزة ومخصصة للوصاية، فنظرا للعدد الكبير للطلبة ونقص المرافق على مستوى بعض مؤسسات التعليم العالي يضطر الأساتذة الأوصياء إلى الغاء حصص الوصاية أو عدم الالتزام بالحجم الزمني المحدد.

5 – الرفع من الحافز المادي الذي يتلقاه الأستاذ الوصي وربطه بمستوى التزامه وانجازه للبرنامج المحدد من طرف فريق التكوين.

المراجع :

1-بوحنية قوي وسالمة ليمام وسميرة بارة، جودة نظام المرافقة كمدخل لتحسين الأداء التعليمي في كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة ورقلة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد السابع العدد**(17)2014**،ص ص**161-179.**

2-حماش الحسين، نظام ل م د (المرافقة منهجية عمل في نظام **lmd**)، ورقة بحثية مقدمة في يوم دراسي حول نظام ل م د و المرافقة يوم **2012.04.12** ،جامعة الجزائر**2.**

3-الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل م د، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، جوان **2011.**

4-زرزور أحمد، تقييم تطبيق الاصلاح الجامعي الجديد نظام **(ل م د)** في ضوء تحضير الطلبة لعالم الشغل، ماجستير في علم النفس التنظيمي و التنمية البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة،**2006.**

5-كركوش فتيحة، اتجاهات الأساتذة حول نظام **lmd**، مجلة دراسات نفسية وتربوية، جامعة البليدة، عدد **08** جوان**2012**،ص ص**119-131.**

6-ليمام سامية، تقويم سياسة **lmd** في ضوء التجربة الجزائرية و الخبرة العالمية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،**2007.**

7-المرسوم التنفيذي رقم **09-03** المؤرخ في **6** محرم عام **1430** الموافق لـــ **3** يناير سنة **2009** الذي يوضح مهمة الاشراف ويحدد كيفيات تنفيذها.

8-المرسوم التنفيذي رقم **08-130** المؤرخ في **27** ربيع الثاني عام **1429** الموافق ل **3** مايو سنة **2008** المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث.

9-هارون أسماء، دورالتكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية، تحليل نقذي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام **lmd**، ماجستير في علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة،**2010.**

10-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي، الجزائر،**2007.**